

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

17 et 18/10/2015

الحزب الاشتراكي السويدي يمارس أبشع صور القمع التي تتنافى مع مبادئ الديمقراطية في قاعة البرلمان السويدي

طرد النائبة الاتحادية رقية الدرهم والناشط الصحراوي بلحسن المهرابي بعد محاولتهما اد على ادعاءات أمينتو حيدر



رقية الدرهم تحث على منعفل أخذ الكلمة

المختلطة لطلب الشرطة والتي قامت بطرد مهرابي على خلفية طلبه أخذ الكلمة كصحراوي للتعبير عن آراءه وآراء الصحراويين قائلا إن هذا السلوك لا يمتثل للديمقراطية بصفة ، حيث صرح لنا أن منتظمي الندوة من حزبي الاشتراكي الديمقراطي والبيئة "قالوا لي ليس لك الحق بأن نتكلم هنا " . ومن ثم انقض على رجال الأمن وبلغوني بقوة خارج القاعة " وأردف مهرابي في تصريح للجريدة " إذا كانت هذه هي الديمقراطية السويدية ، فهذا عار وعيب على السويديين ، وتابع : " أمينتو حيدر تتكلم باسم البرلمان السويدي معنا من تنفيذ ما نقول ، أمينتو حيدر واليسار السويدي اختلف بعض الصحراويين وهم لا يمثلون الصحراويين قطعا .

رقية الدرهم " الثالثة الصحراوية في البرلمان المغربي عن حزب الاتحاد الإفريقي للقوات الشعبية طردت أيضا من الندوة بعد أن حاولت التعبير عن رأيها كصحراوية وقالت : قدمت من المغرب للمشاركة مع إخواني الصحراويين للادلاء بارائنا في قضيتنا والتي لا تعني فقط أمينتو حيدر ، لا بل تعني كل صحراوي وهي قضية وطنية بالنسبة للمغاربة أجمعين وخاصة المغاربة الصحراويين ، وأمينتو حيدر لا تملكنا وتحاول اختطاف تمثيلنا وجاءت بطرق غير ديمقراطية ونحن جئنا بالديمقراطية الشرعية من خلال الانتخابات أو من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية

وأضافت الدرهم : " الندوة تروج لمزاعم وإكاذيب عن الاضطهاد والتعذيب في الصحراء وتصف حقوقهم الإنسانية بأنها مزرية ، إلا أن هذا ليس صحيحا فهناك صحراويون يعيشون بكل الفة ومحبة في مناطقهم الصحراوية بدون أي مشاكل والدليل أننا نحن هنا وهي أيضا هنا وسترجع للمغرب من دون أي مشاكل ولو كانت مضطهدة لما

3/11/2015
كوبهاغن، حيزمى السليل

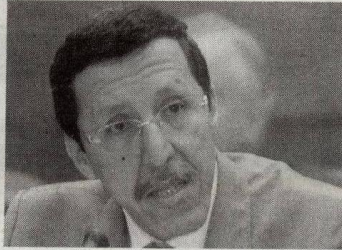
لم تكن نتوقع أن يتعرض ناشطان صحراويان بملتان وجهة نظر مخالفة لما تروج له أمينتو حيدر المنحدر من إقليم خارج المناطق المتنازع حولها والتي لا يحق لها التصويت بموجب الاستفتاء الذي يروجون له، والذي أصبح متجاوزا في نظر الكثير من المنحدرين من الأقاليم الجنوبية الذين أكدوا ذلك بانخراطهم بنسبة عالية في انتخابات الرابع من شتنبر الماضي بحيث إن أعلى نسبة سجلت في كل المدن الجنوبية أمينتو حيدر حضرت بجواز سفر مغربي، تتحرك بكل حرية وتعتبر بحرية مطلقة عن مواقفها المعادية للمغرب ولوحده الترابية، التي ينسك بها غالبية كبرى من السكان في الأقاليم الجنوبية، وفي نفس الوقت تتناقض مع نفسها حين تروج لما تقول إنها انتهاكات في الجنوب في حين كان عليها أن تجيب عن مانتظمة من معطيات في الخيمات والقبضة الحديدية المسلطة على رقاب الصحراويين الذين انتفضوا غير ما مرة

استمرارها في الكذب وتضليل السياسيين في قبة البرلمان السويدي هو الذي دفع بلحسن المهرابي من مدينة اسمايرة وهو أكاديمي باحث صحراوي اختار الوحدة ورقية الدرهم الثالثة البرلمانية الاتحادية المنتخبة بدمقراتيا من طرف ساكنة الأقاليم الجنوبية طلب الرد على كل ما تروجه من أكاذيب، في إطار التقييم الديمقراطي التي يتبناها الشعب السويدي، إلا أن منتظمي اللقاء في البرلمان منعوهما من حق الرد وتنفيذ أقوال أمينتو

جميعيات المجتمع المدني في السويد منزومة بالحزب لاستتار ما حدث في قبة البرلمان والمطالبة برد الاعتبار لهم كجزء من المجتمع السويدي، بل عليهم المطالبة باحترام الديمقراطية التي تلزم بالاستماع لكل أطراف النزاع في المنتظمة، إذ احتج الناشطان الصحراويان على عدم احترام الرأي الآخر واستمرار احتجاجهم هو الذي دفع بالجهة

خروقات لحقوق الإنسان ولكن ليهالجم الذي ساقته أمينتو حيدر وشركائها في الندوة".
كما عبرت رقية الدرهم عن استيائها استهجانها بالقول : " لا يمكن فهم الديمقراطية السويدية التي نكصت لبعض الأشخاص ومن الاستماع لأغلبية الصحراويين ، فحزب الاشتراكي الديمقراطي والبيئة السويديان من هذه الندوة هم من طردونا وهما يحلمان الس ويحلمان

أكد أن مبادرة الحكم الذاتي «كانت وستظل الإطار الوحيد لتسوية النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية» عمر هلال: قضية الصحراء ليست مسألة تصفية استعمار... بل هي استكمال للوحدة الترابية للمغرب



والساحل والصحراء. وذكر السيد هلال بأن رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت واضحة جدا، حيث أكد جلالته على أن «المغرب سيرفض أي مغامرة غير مسؤولة بخصوص الخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية، فالعديد من القوى الدولية تدرك تماما، بأن التصورات المعقدة عن الواقع التي تم إعادتها داخل المكاتب، والمقترحات المغلوطة، لا يمكن إلا أن تشكل خطرا على الأوضاع في المنطقة».

أكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل الإطار الوحيد لتسوية النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية. وشدد السيد هلال أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، أن «المبادرة المغربية للحكم الذاتي كانت ولا تزال وستظل الإطار الوحيد لتسوية هذا النزاع الإقليمي»، مجددا التأكيد على تثبيت المغرب بالمسائل السياسية، ودعمه لجهود الأمن العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي متفاوض بشأنه ومقبول من طرف الجميع، بناء على الواقعية وروح النوايا.

وأوضح أن أهمية هذا الاقتراح تكمن في كونه مكن سكان جهتي الصحراء من انتخاب مواطنين مغربيين صحراويين على رأس جهتي العيون والساقية الحمراء والداخلة - واد الذهب.

وأبرز السيد هلال أن كل رؤساء وأعضاء المجالس الجهوية والمحلية بالصحراء يخدرون من هذه المنطقة، مضيفا أن هذا الواقع يعزز قيام الصحراويين بتدبير شؤونهم الذاتية بهذه الأقاليم، ويستجيب بشكل كامل لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير المصير، بخصوص التقابلية الشعبية وحرية الاختيار والتدبير المباشر لشؤون السكان.

في هذا السياق، ذكر الدبلوماسي المغربي بأن حالة الملك محمد السادس أكد في خطابه بتاريخ 9 أكتوبر الجاري أمام عرفتي البرلمان بأن «الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون، الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية، وليس أقلية تقبع خارج الوطن وتحاول، وأهمة، تصنيب نفسها، دون أي سند، كممثل لهم».

من جهة أخرى، أشار السيد هلال إلى أنه بالرغم من أن استرجاع الصحراء، منذ 40 سنة، تم بشكل سلمى وعن طريق اتفاق دولي مختم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن المغرب التزم دائما بمخطط الحوار والتفاوض، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل وضع حد لهذا النزاع الإقليمي.

وأكد في هذا الصدد أن المغرب انخرط بحسن نية، في جهود الأمم المتحدة من أجل تفعيل مخطط التسوية، مستنكرا ما قامت به الأطراف الأخرى، التي عمدت، عندما اكتشفت أن تشكيل الهيئة الناجمة ليست في صالحها، إلى وضع عراقيل والقيام بمناورات، دفعت الأمن العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار لا رجعة فيه بعدم إمكانية تطبيق خطة التسوية، خصوصا «بسبب الاختلافات الجوهرية في وجهات النظر بين الأطراف حول تأويل بنودها الرئيسية».

وأخص السيد هلال إلى أن فشل كل المخططات الأممية، بسبب مناورات وعراقيل وتقلبات الأطراف الأخرى، وكذا تخلي مجلس الأمن عنها، دفع هذا الأخير إلى الدعوة، منذ سنة 2004، إلى التفاوض بشأن حل سياسي ومقبول من الجميع كوسيلة وحيدة لحل النزاع حول الصحراء المغربية.

والمساهمة في البناء المغربي، الذي نطمح إليه بلدان اتحاد المغرب العربي».

ومن جهة أخرى قال السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، اليوم الخميس بنيويورك، إن قضية الصحراء المغربية ليست مسألة تصفية استعمار، بل هي في الواقع قضية تتعلق بالوحدة الترابية للمملكة.

وأوضح السيد هلال، الذي كان يحدث أمام العشرات من ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الرابعة بالأمم المتحدة، أنه «بالنسبة للمغرب، قضية الصحراء ليست مسألة تصفية استعمار، بل مسألة استكمال وحدته الترابية».

بهذا الصدد، لاحظ السيد هلال أن الدورة السبعين للجنة تنعقد في ملتقى حدثين هامين يتعلقان بالصحراء المغربية، يتمثلان في احتفال الشعب المغربي من طنجة إلى لكور، الشهر المقبل، بالذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء الجديدة، وأيضا تنظيم أول انتخابات جهوية في ظل التقطيع الجديد للمغرب الذي يتألف من 12 جهة، بما في ذلك جهتي العيون - الساقية الحمراء والداخلة - واد الذهب.

بخصوص المسيرة الخضراء، ذكر السيد هلال بأن 350 ألف شخص، رجالا ونساء، واطفالا استجابوا في 6 نونبر 1975 لنداء جلال المغفور له الملك الحسن الثاني لإعادة توحيد الصحراء مع كامل التراب الوطني.

وأضاف السفير أمام الأعضاء الـ 193 أن المشاركين مسلحين فقط بالأعلام المغربية والقرآن الكريم، تمكنوا سلميا من توحيد المغرب مع صحرائه، مما مكن من استعادة المغرب لحقوقه غير القابلة للتصرف على أقاليمه الجنوبية.

في ما يتعلق بالانتخابات الجهوية التي جرت في 4 شتنبر الماضي لاحظ السيد هلال أن هذه الانتخابات شكلت مناسبة لسكان الأقاليم الجنوبية من أجل التعبير بقوة وعزم، عن تمشيهم الراسخ بالوطن الأم، المغرب، ونلك من خلال المشاركة المكثفة

وتوقف السيد هلال عند الجهود الجبارة التي يبذلها المغرب من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية في إطار عملية تضامن وطني فاعل وفعلي، مشيرا إلى أن استثمارات المغرب في صحرائه شملت جميع المجالات الرئيسية المرشحة باهداف الألفية للتنمية.

وعلى صعيد حقوق الإنسان، أبرز السفير أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولتحتيته الجهويتين بكل من العيون والداخلة، واللتين اعترف مجلس الأمن بمصداقيتهما وحيثيتهما، يتذللان جهودا مكثفة لتأمين تكفل أفضل لحقوق الإنسان لفائدة ساكنة الصحراء، وتتعاون مع السلطات المحلية، وللدرد على كافة الإدعاءات التي تمس بهذه الحقوق.

وذكر السيد هلال بأن المغرب طور تعاوننا ثنائيا بناء مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

وأبرز أنه بعد الزيارة التي قامت بها خلال السنة الماضية المفوضة السامية السابقة نيفي بيلاي، وجهت الحكومة المغربية دعوة جديدة للمفوض الحالي، زيد رعد الحسين، مضيفا أن رئيس المجلس الأممي لحقوق الإنسان سيقوم بزيارة رسمية للمغرب ابتداء من الثلاثاء المقبل.

وشدد السيد هلال على أن الجهود التي ما فتئ المغرب يبذلها على جميع المستويات جعلت المملكة سادا للسلام والأمن والاستقرار في منطقتها، مضيفا أن المغرب «لن يسمح بأي انحراف قد يحمل خطرا لمنطقته».

وانتهز السيد هلال، هذه المناسبة، للتأكيد على التزام المغرب بالجهود المنهجية التي تبذلها الأمم المتحدة، بتكليف من قبل مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى حل سياسي ومقبول من جميع أطراف النزاع الإقليمي حول الصحراء، مؤكدا أن «هذا الطريق هو الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقرار بالمنطقة».

لا يمكن إلا أن تشكل خطرا على الأوضاع في المنطقة».

وتؤكد السيد هلال عند الجهود الجبارة التي يبذلها المغرب من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية في إطار عملية تضامن وطني فاعل وفعلي، مشيرا إلى أن استثمارات المغرب في صحرائه شملت جميع المجالات الرئيسية المرشحة باهداف الألفية للتنمية.

وأشار الدبلوماسي المغربي إلى أنه على المستوى الدولي، حظيت هذه المبادرة بتشجيع وإشادة العديد من الشركاء الدوليين للمغرب، مذكرا بأن مجلس الأمن، أكد، من جهته، على نجاعة هذه المبادرة، وشدد على حيويتها، وأعترف بمصداقيتها في عشرة من قراراته منذ سنة 2007.

وأضاف أن هذا الاعتراف يعكس قناعة المجموعة الدولية بأن مبادرة الحكم الذاتي تمثل «قطعة» مع جميع المخططات السابقة، وتستجيب للمعايير التي حددها المجلس لتسوية نزاع الصحراء، كما تستجيب بشكل كامل لهذا تقرير المصير.

وذكر السيد هلال، في هذا الصدد، بمضامين رسالة الأمن العام للأمم المتحدة، بأن كي مون إلى اللجنة الخاصة للجنة الرابعة، التي أكد خلالها، في فبراير 2010، على أنه «الوفاء بالتزاماتها، تعين على الأمم المتحدة أن تعتمد مقاربة برغماتية وواقعية تتخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص لكل مجال ترابي، وبهذا ستكون لها حظوظ وافرة للتوصل إلى إنجازات ملموسة، إنها حلول متجددة تفرض نفسها».

وحذر الدبلوماسي المغربي، في هذا السياق، من «أي محاولة لإعادة إصدار المخططات التي فشلت أو اقتراح أفكار اجنبية وغير متسجمة مع الخصوصيات التاريخية والقانونية والثقافية والديمقراطية والجغرافية والدينية للصحراء المغربية وللسياق الإقليمي، فإنها غير مقبولة بالنسبة للمغرب».

كما حذر من أن أي انحرافات ستكون لها عواقب فادحة، على المسلسل السياسي، و«انعكاسات خطيرة» على السلام والاستقرار والأمن بمنطقة شمال إفريقيا



المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب

بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ويتناول التقرير وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى: الممارسة الاتفاقية للمغرب والازبواجية القانونية، المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السياسات العمومية وأثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن. كما يقدم التقرير تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة.

15/12/2012
● الرباط : رسالة الأمة

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء المقبل، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول «وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور». ويقدم هذا التقرير الموضوعاتي، وهو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات

L'initiative marocaine d'autonomie

Unique cadre pour le règlement du différend régional sur le Sahara marocain

12388 / 4

L'initiative marocaine d'autonomie constitue l'unique cadre pour le règlement du différend régional autour du Sahara marocain, a souligné, jeudi à New York, l'Ambassadeur, représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale. "L'Initiative marocaine d'autonomie est, demeure et restera l'unique cadre pour le règlement de ce différend régional", a souligné M. Hilale devant la 4ème Commission de l'ONU, réitérant l'attachement du Maroc au processus politique et son appui aux efforts de facilitation du Secrétaire Général de l'ONU et de son Envoyé Personnel pour parvenir à une solution politique, négociée et mutuellement acceptable, sur la base du réalisme et de l'esprit de compromis. Le plan d'autonomie, qui a répondu à l'appel du Conseil de sécurité aux parties à mettre fin à l'impasse dans laquelle se trouvait le processus politique, a été le fruit de plusieurs années de préparation et de consultations inclusives au niveau national et local, a relevé M. Hilale.

Au niveau international, cette initiative a été encouragée, sollicitée et privilégiée par les partenaires internationaux du Maroc, a noté le diplomate marocain, rappelant que le Conseil de sécurité a, pour sa part, consacré la prééminence de l'initiative, confirmé son sérieux et reconnu sa crédibilité dans dix de ses résolutions depuis 2007.

Cette consécration traduit aussi la conviction de la communauté internationale que l'initiative d'autonomie constitue une "rupture avec tous les plans antérieurs", répond aux paramètres établis par le Conseil pour la résolution du différend sur le Sahara et satisfait pleinement au principe de l'autodétermination, a-t-il relevé.

M. Hilale a, à cet égard, rappelé les termes du message du Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon au Comité Spécial de la 4ème Commission, dans lequel il avait déclaré, en février 2010, que "pour s'acquitter de ses obligations, l'ONU devra adopter une approche pragmatique et réaliste qui tienne compte de



la situation spécifique de chaque territoire. C'est ainsi qu'elle aura plus de chances d'aboutir à des réalisations concrètes. Des solutions novatrices s'imposent". Le diplomate a averti que "toute

tentative de rééditer des plans qui ont déjà échoué ou de proposer des idées étrangères et exogènes aux spécificités historiques, juridiques, culturelles, démographiques, géographiques et religieuses du Sahara

marocain et au contexte régional sont inacceptables pour le Maroc". De tels dérapages, a-t-il prévenu, seront "fatals" au processus politique et auront des "conséquences graves" sur la paix, la stabilité et la sécurité dans les régions nord-africaine et sahélo-saharienne.

M. Hilale a rappelé, dans ce contexte, le message très clair de Sa Majesté le Roi Mohammed VI devant la 70ème session de l'Assemblée Générale, dans lequel le Souverain souligne que "le Maroc refusera toute aventure irresponsable concernant le différend régional autour du Sahara marocain. En effet, plusieurs puissances internationales ont pleinement conscience que les conceptions éloignées de la réalité qui sont élaborées dans les bureaux, et les propositions fallacieuses ne peuvent que mettre en péril la situation dans la région". L'ambassadeur Hilale a mis également en exergue les efforts colossaux entrepris par le Maroc pour le développement économique et social des provinces du Sud dans le cadre d'une solidarité nationale

agissante et effective, notant que les investissements du Maroc dans son Sahara ont concerné tous les domaines phares des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD). Sur le plan des droits de l'Homme, il a relevé que le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et ses Commissions régionales à Laâyoune et Dakhla, dont la crédibilité et le sérieux ont été reconnus par le Conseil de sécurité, déploient des efforts considérables pour assurer une meilleure prise en charge des droits de l'Homme des populations du Sahara et œuvre, de concert avec les autorités locales, à répondre à toute allégation d'atteinte à ces droits.

Et M. Hilale de rappeler que le Maroc a également développé une coopération bilatérale constructive avec le Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme.

A cet effet, après la visite l'année dernière de l'ancienne Haut Commissaire Navy Pillay, une invitation a été adressée par le gouvernement marocain à l'actuel Haut

Commissaire, Zeid Raad Al Hussein, pour se rendre au Maroc, a fait savoir M. Hilale, ajoutant que le Président du Conseil onusien des Droits de l'Homme se rendra en visite officielle dans le Royaume à partir de mardi prochain.

M. Hilale a souligné que les efforts tous azimuts que le Maroc ne cesse de consentir ont fait du Royaume le seul havre de paix, de sécurité et de stabilité dans sa région, affirmant que le Royaume "ne permettra aucune dérive qui sera porteuse de périls pour notre région".

L'ambassadeur a saisi cette occasion pour réitérer, encore une fois, l'engagement irréversible du Maroc dans les efforts exclusifs des Nations Unies, mandatés par le Conseil de sécurité, pour parvenir à une solution politique et mutuellement acceptable au différend régional sur le Sahara, soutenant que "seule cette voie permettra la stabilité de la région et contribuera à la construction maghrébine que les peuples des pays de l'UMA attendent désespérément".



Dossier du Sahara

12388/4

Un parachèvement de l'intégrité territoriale du Maroc et non une affaire de décolonisation

La question du Sahara marocain ne constitue pas une question de décolonisation, mais bel et bien une affaire d'intégrité territoriale du Maroc, a souligné, jeudi à New York, l'Ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès de l'ONU, Omar Hilale.

"Pour le Maroc, la question du Sahara n'est pas une affaire de décolonisation, mais une question de parachèvement de son intégrité territoriale", a dit M. Hilale, qui intervenait devant des dizaines de représentants d'Etats membres de la 4ème Commission des Nations Unies.

M. Hilale a noté, à cet égard, que la 70ème session de cette Commission se tient à la croisée des chemins de deux événements marquants pour le Sahara marocain, à savoir la célébration le mois prochain, par le peuple marocain de Tanger à Lagouira, du 40ème anniversaire de la Glorieuse Marche Verte, et la tenue, début septembre dernier, des premières élections régionales dans la nouvelle configuration de douze régions du Maroc, dont celles de Laâyoune-Sakia El Hamra et de Dakhla-Oued Eddahab.

Evoquant la Marche Verte, M. Hilale a rappelé que 350.000 femmes,

hommes et enfants avaient répondu, le 6 novembre 1975, à l'appel de feu Sa Majesté Hassan II pour la réunification du Sahara avec l'ensemble du territoire national.

Armés uniquement du drapeau marocain et du Coran, ils ont réussi à unir pacifiquement le Maroc avec son Sahara, permettant ainsi le recouvrement par le Royaume de ses droits inaliénables sur ses provinces du sud, a rappelé l'ambassadeur devant les 193 membres de la Commission. Revenant sur les élections régionales tenues le 4 septembre, M. Hilale a noté que celles-ci ont été l'occasion pour les populations des provinces du Sud de démontrer, avec force et détermination, leur attachement indéfectible à leur mère patrie, le Maroc, en participant massivement à ces élections, rappelant que la région du Sahara a connu, avec 79 pc, le taux de participation le plus élevé au niveau national.

L'importance de ce scrutin, a-t-il relevé, réside dans le fait qu'il a permis l'élection à la présidence des deux régions du Sahara, de deux authentiques sahraouis à la tête respectivement des régions de Laâyoune-Sakia El Hamra et de Dakhla-Oued Eddahab.

Tous les présidents et membres des Conseils régionaux et communaux du Sahara sont originaires de cette région, a fait savoir M. Hilale, ajoutant que cette réalité consacre l'appropriation par les Sahraouis de la gestion des affaires de ces provinces, et répond pleinement aux paradigmes onusiens de l'autodétermination, en termes de représentativité populaire, du libre choix et de la gestion directe des affaires de leur population.

Le diplomate marocain a rappelé, dans ce contexte, que Sa Majesté le Roi Mohammed VI a déclaré le 9 octobre courant, devant les deux Chambres du Parlement, que "la légitimité populaire et démocratique acquise par les élus, qui ont été choisis en toute liberté, fait de ceux-ci les véritables représentants des populations du Sahara marocain, contrairement à une minorité qui réside hors Patrie et tente illusoirement et sans le moindre fondement juridique de s'autoproclamer représentants de ces populations".

M. Hilale a, par ailleurs, noté que bien que la récupération du Sahara, il y a 40 ans, s'est opérée de manière pacifique et à travers un accord international scellé par l'Assemblée générale de l'ONU, le Maroc s'est tou-

jours inscrit dans une logique de dialogue et de négociation, sous l'égide des Nations Unies, afin de mettre un terme à ce différend régional, qui n'a que trop duré.

Il a, dans ce contexte, souligné que le Maroc s'est investi, de bonne foi, dans les efforts de l'ONU pour la mise en œuvre du plan de règlement, dénonçant les autres parties qui, constatant que la composition du corps électoral n'était pas en leur faveur, ont érigé moult obstacles et manœuvres, obligeant ainsi le Secrétaire général de l'ONU à conclure de manière irrévocable à l'inapplicabilité du Plan de règlement et ce, notamment "à cause de divergences fondamentales de vues entre les parties au sujet de l'interprétation à donner à ses dispositions principales". L'échec de tous les plans onusiens, en raison des manœuvres, obstacles et revirements des autres parties, ainsi que leur abandon par le Conseil de sécurité, ont amené ce dernier à préconiser depuis 2004 la négociation d'une solution politique et mutuellement acceptable comme seul et unique moyen pour résoudre le différend sur le Sahara marocain, a affirmé M. Hilale.



Selon Federica Mogherini L'UE soutient le processus onusien

12388/4

L'Union européenne (UE) n'entreprendra aucune action susceptible d'affaiblir le processus onusien de règlement de la question du Sahara, a affirmé la Haute représentante de l'UE et Vice-Présidente de la Commission européenne Federica Mogherini.

Répondant à une question de l'eurodéputé espagnol Josu Juaristi Abaunz, qui a appelé l'UE à désigner un expert pour surveiller les droits de l'Homme au Sahara et à mener des actions auprès de l'ONU pour élargir le mandat de la MINURSO aux droits de l'Homme, Mme Mogherini a été catégorique : "L'UE soutient les efforts de l'ONU pour parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable" à ce conflit et "ne peut entreprendre aucune action qui pourrait affaiblir ce processus". Mme Mogherini, qui s'est dite préoccupée par la persistance de ce conflit régional et par ses implications sur la sécurité et l'intégration dans la région, a ainsi recadré les propos du parlementaire européen et précisé que l'UE se refuse toute ingérence dans le processus de règlement de la question du Sahara qui reste du ressort exclusif des Nations Unies.

La chef de la diplomatie européenne a rappelé à cet égard que le Conseil de sécurité avait prolongé le mandat de la MINURSO jusqu'en avril 2016 et qu'il reste saisi de la question, insistant que toute action en dehors du cadre onusien affaiblirait les efforts de la communauté internationale visant à trouver une solution politique à ce conflit. Le conflit du Sahara dit "occidental", rappelle-t-on, est un conflit imposé au Maroc par l'Algérie qui finance et héberge sur son territoire à Tindouf le front du Polisario. Ce dernier soutenu par le pouvoir algérien revendique la création d'un Etat factice au Maghreb. Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une intégration économique et sécuritaire régionale.

12388/4 Camps de Tindouf Détournement des aides et refus de recenser les populations

L'Ambassadeur, représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, a dénoncé, jeudi à New York, le détournement massif et systématique par les dirigeants du Polisario des aides humanitaires destinées aux populations des camps de Tindouf, condamnant le refus de l'Algérie d'opérer un recensement de ces populations. M. Hilale, qui intervenait devant la 4ème Commission de l'ONU, a souligné que les populations des camps de Tindouf ont été privées, pendant plusieurs décennies, des aides humanitaires qui leur étaient destinées par les donateurs internationaux, et qui ont "malheureusement servi à l'enrichissement personnel des responsables du Polisario et d'autres, aux dépens des populations séquestrées des camps".

Se basant sur le rapport accablant de l'Office européen de lutte anti-fraude (OLAF), qui a révélé le détournement "systématique, organisé, frauduleux et à grande échelle de l'assistance humanitaire destinée aux populations des camps", M. Hilale a noté que l'Office a conclu que ces détournements ont été rendus possibles, notamment par l'absence de recensement des populations des camps de Tindouf.

2015, une résolution confirmant ces détournements et demandant que des mesures correctives soient prises pour éviter à jamais leur récurrence, a encore rappelé M. Hilale. Il a, dans ce cadre, tenu à exprimer la "profonde préoccupation" du Maroc au sujet de l'absence de l'enregistrement des populations des camps de Tindouf. Quarante ans après l'appel de l'ancien Haut Commissaire pour les réfugiés, Agha Khan et les rappels de tous ses successeurs, a dit M. Hilale, "le monde est en droit de connaître le nombre et l'origine des quelques milliers de sahraouis qui restent encore dans ces camps". Il a, dans ce contexte, rappelé aux dizaines de représentants des Etats membres de la Commission, qu'en vertu de la Convention de 1951 sur les réfugiés, "le recensement n'est pas une formalité volontaire, mais une obligation statutaire du HCR, et une responsabilité imprescriptible du pays hôte de ces camps, l'Algérie". Cette obligation, a-t-il poursuivi, a été récemment mise en exergue par le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon dans son rapport au Conseil de sécurité d'avril 2015, ainsi que par la résolution 2218 du Conseil de sécurité qui a réitéré



4e Commission de l'ONU

Une résolution soutient le règlement politique au Sahara 12388/4

La 4ème Commission de l'Assemblée générale de l'Onu a adopté, jeudi sans vote, une résolution qui appuie le processus politique onusien pour le règlement de la question du Sahara marocain, et appelle les Etats de la région à coopérer pleinement avec le Secrétaire général et son Envoyé personnel, et les uns avec les autres pour parvenir à un règlement politique à ce différend régional.

La résolution, présentée par le président de la Commission, le Représentant permanent du Malawi à l'Onu, Brian Bowler, appuie le processus de négociation initié par la résolution 1754 (2007) du Conseil de sécurité et soutenu par les résolutions du Conseil 1783 (2007), 1813 (2008), 1871 (2009), 1920 (2010), 1979 (2011), 2044 (2012), 2099 (2013), 2152 (2014) et 2218 (2015) en vue de parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable à la question du Sahara marocain. A travers cette réso-

l'exhorte toutes les parties et les Etats de la région à coopérer pleinement avec le Secrétaire général et son Envoyé personnel, et les uns avec les autres afin de trouver une solution politique qui soit mutuellement acceptable L'Onu s'est également félicitée que les parties se soient engagées à continuer de faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'entrer, de bonne foi et sans conditions préalables, dans une phase de négociation plus intensive, en prenant note des efforts consentis et des faits nouveaux survenus depuis 2006, assurant ainsi l'application des résolutions du Conseil de sécurité.

A cet égard, la résolution fait référence aux dix résolutions du Conseil de sécurité depuis 2007, qui ont consacré la prééminence de l'initiative d'autonomie présentée par le Maroc, laquelle initiative est saluée par l'Organe exécutif et l'ensemble de la communauté internationale comme étant une initiative

Le Burundi qualifie de «viable» le plan marocain 12388/4

L'Ambassadeur, représentant permanent du Burundi à l'ONU, Albert Shingiro, a qualifié, mercredi à New York, le plan d'autonomie présenté par le Maroc pour un règlement définitif de la question du Sahara d'option "réaliste et viable" à même de parvenir à une solution politique du conflit. "Le plan d'autonomie présenté par le Maroc constitue une option réaliste et viable à même d'offrir la meilleure chance de parvenir à une solution politique équilibrée et mutuellement acceptable au conflit", a déclaré M. Shingiro devant la 4ème Commission de l'ONU. Le Burundi, a dit le diplomate, invite "les parties concernées au premier chef" par la question du Sahara à œuvrer sous les bons offices du Secrétaire général de l'ONU en vue d'aboutir à un "règlement politique (...) basé sur le réalisme politique et l'esprit de compromis". Il a, à cet égard, souligné que le règlement du conflit autour du Sahara s'impose d'autant plus que la région du Sahel est actuellement en ébullition à cause de la montée du terrorisme, du trafic de drogue et des êtres humains et de la criminalité transfrontalière, avertissant que "les risques d'exportation, voire même de délocalisation du terrorisme du Sahel vers d'autres régions de l'Afrique occidentale et centrale s'accroissent chaque jour". M. Shingiro a regretté que la persistance du conflit continue d'entraver une intégration plus poussée du Maghreb "qui devient de plus en plus indispensable", affirmant que l'intégration régionale, notamment grâce au renforcement de l'Union du Maghreb Arabe, est un "élément de confiance".

Le Burundi qualifie de «viable» le plan marocain 12388/4

L'Ambassadeur, représentant permanent du Burundi à l'ONU, Albert Shingiro, a qualifié, mercredi à New York, le plan d'autonomie présenté par le Maroc pour un règlement définitif de la question du Sahara d'option "réaliste et viable" à même de parvenir à une solution politique du conflit. "Le plan d'autonomie présenté par le Maroc constitue une option réaliste et viable à même d'offrir la meilleure chance de parvenir à une solution politique équilibrée et mutuellement acceptable au conflit", a déclaré M. Shingiro devant la 4ème Commission de l'ONU. Le Burundi, a dit le diplomate, invite "les parties concernées au premier chef" par la question du Sahara à œuvrer sous les bons offices du Secrétaire général de l'ONU en vue d'aboutir à un "règlement politique (...) basé sur le réalisme politique et l'esprit de compromis". Il a, à cet égard, souligné que le règlement du conflit autour du Sahara s'impose d'autant plus que la région du Sahel est actuellement en ébullition à cause de la montée du terrorisme, du trafic de drogue et des êtres humains et de la criminalité transfrontalière, avertissant que "les risques d'exportation, voire même de délocalisation du terrorisme du Sahel vers d'autres régions de l'Afrique occidentale et centrale s'accroissent chaque jour". M. Shingiro a regretté que la persistance du conflit continue d'entraver une intégration plus poussée du Maghreb "qui devient de plus en plus indispensable", affirmant que l'intégration régionale, notamment grâce au renforcement de l'Union du Maghreb Arabe, est un "élément de confiance".